مؤقت





مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

الجلسة ٤٠٩١ المعقودة يوم الأربعاء،
١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد هولبروك	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد ليستري
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	بنغلاديش	السيد تشودري
	تونس	السيد بن مصطفى
	جامايكا	الآنسة دورانت
	الصين	السيد شن غوافنغ
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كندا	السيد فاولر
	مالي	السيد وان
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	ناميبيا	السيد انجابا
	هولندا	السيد فان والصم

جدول الأعمال

الحالة في بوروندي

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في بوروندي

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة، بمقتضى المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، إلى السيد نلسون مانديلا، المـُيسـِّر الجديد لعملية بوروندي للسلام.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد مانديلا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وأود أن استرعي انتباه أعضاء مجلس الأمن وسائر الحاضرين أن الرئيس مانديلا سيُغادر هذا الاجتماع حوالي الساعة ١١/٤٥. وعند ذلك سنـُعلـِّق الجلسة مدة قصيرة ثم نستأنف المناقشة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

والآن أتشرف عظيم الشرف بأن أعطي الكلمة لصديقي، وزميلنا وشريكنا، السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، لكي يبدأ مناقشة اليوم.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أهنئكم مرة أخرى على نجاحكم في استخدام رئاستكم لتركيز انتباه العالم على أفريقيا وعلى مشاكلها. وأنضم إليكم في الترحيب بالرئيس مانديلا في قاعة المجلس. إننا نفتخر بحضوره بيننا اليوم، والفضل في ذلك يعود لكم، السيد الرئيس. إن تواجده هنا يـُدلل على التفاني والجدية اللذين يمارس بهما مهمته الجديدة بوصفه مـُيسـِّرا لجهود السلام في بوروندي. كما يـُدلل على مدى تقديره للمساعدة التي يمكن لهذا المجلس أن يـُقدمها له في اضطلاعه بهذه المهمة الجسيمة. إن حضوره إلى هنا تشريف لنا جميعا، وهذا يفرض علينا التزاما قويا بأن نجعل أنفسنا جديرين بثقته.

السيد الرئيس، لقد أحسنتم بجعل الصراع في بوروندي موضوع هذه الجلسة المفتوحة. فمن بين الأزمات والصراعات العديدة التي نواجهها في أفريقيا اليوم ربما يكون هذا الصراع أكثرها إلحاحا. ومن المؤكد أنه ليس من السهل في أي بلد آخر أن نتصور تكرارا لما تعهدنا جميعا بألا يتكرر على الإطلاق، وهو القتل العرقي على نطاق القتل الجماعي. فمرة أخرى نرى مجموعتين عرقيتين تنخرطان فيما يبدو أنه عداء متبادل لا يعرف الصفح، وتصاعد مطرد للعنف والقتل، وعملية سلام متعثرة لا تقوم فيها الأطراف المختلفة بأكثر من التشدق بالألفاظ.

لقد تحقق بعض التقدم في اللجان الأربع في أروشا ومن خلال المشاورات في دار السلام. ونتذكر جميعا بامتنان الجهود التي بذلها المعلم جوليوس نيريري الراحل لدفع العملية قدما. إلا أن الاختلافات الخطيرة ما زالت باقية بالنسبة لبعض القضايا الرئيسية - مثل تكوين الجيش في المستقبل، والنظام الانتخابي، وفترة الانتقال في حين أن قضايا أخرى - مثل الضمانات لمجتمع الأقلية، ومسألة المصالحة مقابل الإفلات من العقاب لا يزال من الواجب علاجها بجدية.

وندرك جميعنا أيضا إدراكا شديدا الإطار الإقليمي المتقلب وغير المستقر الذي تجري فيه هذه الأحداث. ولا شك في أننا سنناقش هذا البعد بقدر أكبر من التفصيل في الأسبوع القادم عندما ينظر المجلس في الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولكننا لا نستطيع تجاهله عند مناقشة بوروندي، التي لا تتأثر بما يحدث في البلدان المجاورة فحسب، بل ويمكنها أن تزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة، وبخاصة إذا استمر تصاعد العنف، الذي يدفع المزيد من السكان إلى الهروب عبر الحدود.

لكل هذه الأسباب، أرحب ترحيبا حارا بمشاركة الرئيس مانديلا وأعلق آمالا عريضة على قدرته على إنعاش عملية السلام. ونحن، في الأمانة العامة للأمم المتحدة، مصممون على تقديم كل مساعدة ممكنة، وأثق في أن المجلس يود أن يحذو نفس الحذو. إن النتائج الإنسانية الشنيعة للجمود السياسي الحالي تـُعطي بحد ذاتها سببا كافيا للاضطلاع بذلك.

لقد فقد مئات الآلاف من البورونديين أرواحهم طيلة السنوات الـ ١٠ الماضية. وقد بلغ عدد اللاجئين البوروندييين ٠٠٠ ٥٠٠ نسمة ويرتفع كل يوم. وأكثر من ٠٠٠ ٨٠٠ نسمة، أي ١٢ في المائة من سكان ذلك البلد مشردون داخليا، وكثير منهم مشردون نتيجة لسياسة حكومية متعمدة تجبر المدنيين على الانتقال في ظل ظروف لا يمكن أن تبرر ذلك وفقا للقانون الإنساني الدولي. ومنذ شهر أيلول/سبتمبر فقط، جرى دفع ما يزيد على ٠٠٠ ٣٠٠ من الرجال والنساء والأطفال الأبرياء في المنطقة المحيطة ببوجومبورا إلى مخيمات يحرمون فيها ليس من حريتهم فحسب، بل من أبسط وسائل المعيشة.

وقد كان الأثر الإنساني لهذه السياسة مفجعا. وكما جاء عن برنامج الأغذية العالمي هذا الأسبوع، يوجد الآن آلاف في برامج خاصة للتغذية، ويدخل المزيد في هذه البرامج كل يوم. ولكن لا يمكن الوصول إلى كثير من المواقع بالسيارات، مما يجعل توصيل المساعدات عسيرا جدا. ونحن على أعتاب كارثة إنسانية أخرى، ولا شك في أن العالم سيعتبر حكومة بوروندي مسؤولة عنها. وأؤيد تمام التأييد البيان الذي أصدرته اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن هذا الموضوع اليوم.

قبل يومين أعلنت حكومة بوروندي عن نيتها في إنشاء لجنة برلمانية للتحقيق في الأحوال الصحية السائدة في المخيمات، وفي بدء تفكيك المخيمات الموجودة في مقاطعة بوجومبورا رورال في ظرف أسبوعين. وأرحب بهذا الإعلان، ولكنني أحث السلطات على الذهاب إلى أبعد من ذلك بأن تتخلى كلية عن هذه السياسة غير القانونية وغير الإنسانية. وطالما وجدت المخيمات، لا بد للحكومة أن تسمح للوكالات الإنسانية المستقلة بالوصول الكامل إليها، وينبغي لها أن تكفل في جميع الأوقات سلامة العاملين الإنسانيين، الدوليين والمحليين على حد سواء.

ويجب ألا يفترض أي طرف في بوروندي أن عدالة قضيته أو ظلم خصومه واضح لبقية العالم كما قد يبدو واضحا له. من المؤكد أنه ينبغي ألا يفترض أي طرف أن الأطراف الخارجية ستسارع إلى نجدته من آثار حماقته وعناده. وقد يعتقد أحد الأطراف أن من حقه أن يحصل على تعاطف العالم لأنه يمثل أقلية عرقية، وهي نفس المجموعة العرقية التي كانت ضحية القتل الجماعي في رواندا. والطرف الآخر قد يرى نفسه، بنفس القدر من الاقتناع، ضحية الآن لحكم الأقلية الظالمة. ولكن أيا منهما لا يستطيع الإفلات من نصيبه في المسؤولية عن تفاقم العنف وعدم إحراز تقدم صوب حل سياسي.

وبوصفي زميلا أفريقيا، لا يسعني إلا أن أكرر كلمات السيد مانديلا التي وجهها إلى الأطراف في أروشا يوم الأحد. إن استعدادهم للتضحية بأرواح مواطنيهم على مذبح أطماعهم السياسية يرقى إلى مستوى خيانة ملايين الأفارقة الآخرين الذين يناضلون من أجل تعزيز انتعاش القارة. وهذا يُشكل عقبة خطيرة لمن يحاول منا أن يحصل على تعاطف ودعم بقية العالم لصالحهم.

وأحث جميع الأطراف بقوة أن تتعاون معه في البحث عن حل سياسي. وإذا فعلت ذلك فسأظل على أملي في أن يساعدها المجتمع الدولي هذه المرة.

وهذه المساعدة لا يمكن أن تقتصر على المجال السياسي، إذ لا بد من أن يكون لها أيضا بُعد اقتصادي. وفي حين استمرت المعونة الإنسانية في التدفق إلى بوروندي - كما أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصفة خاصة، عبأ ٦ ملايين دولار في صندوق استئماني لتلبية احتياجات المجتمعات المحلية المتضررة بالأزمة - هناك أشكال أخرى من الدعم الدولي توقفت منذ أواسط عام ١٩٩٦.

ومع ذلك فما إن يقتنع المانحون بوجود جهد جاد من جانب الأطراف البوروندية لإيجاد حل توفيقي سياسي، فينبغي لهم أيضا أن يكونوا على استعداد لبذل جهد مقابل. وسيكون البوروند يون بحاجة إلى مساعدة سخية لمحو آثار سبع سنوات من الصراع، والشروع، أخيرا، في معالجة أهم الاحتياجات الإنمائية الأساسية في بلدهم. وبهذه المساعدة يمكنهم أن يصنعوا أسس نظام سياسي قائم على التسامح والديمقراطية يمكن فيه لكل المجموعات العرقية والاجتماعية أن تجد مكانها اللائق. وهذا بدوره سيكون إسهاما رئيسيا في إحلال السلام والأمن في كل أنحاء المنطقة.

ووضع كل هذه الآمال في سخاء المانحين ومصالحهم الذاتية المستنيرة قد يكون من قبيل السذاجة في ضوء تجارب الماضي، ولكن نجاحكم، سيدي، في تركيز الانتباه على أعمال هذا المجلس بخصوص أفريقيا يشجعني على توقع أنه حيثما يبدي الأفارقة حقا إرادة على معالجة مشاكلهم الخاصة، ستكون البلدان الأكثر حظا، بقيادة بلدكم، على استعداد فعلي لمد يد العون. وفي

الوقت الحاضر، أعلم أن المجلس ينتظر بفارغ الصبر الاستماع إلى السيد مانديلا؛ فاسمحوا لي إذن ألا أؤخره أكثر من ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أوضح للحاضرين هنا اليوم كيف سنمضي في عملنا. سنستمع إلى مناقشة من الرئيس مانديلا لما فعله وما يعتزم أن يفعله. وسيكون هناك متكلمون آخرون؛ وكل عضو هنا طلب الكلمة. والمتكلم الأول، بعد الرئيس مانديلا، هو سفير مالي. وفي نهاية الجلسة سنعتمد قرارا لمجلس الأمن. وسيكون ذلك قبل فترة الغداء اليوم.

والآن يشرفني عظيم الشرف أن أدعو ميسر عملية بوروندي للسلام، السيد نيلسون مانديلا. وأود فقط أن أدلي بتعليق موجز باسمنا جميعا.

بالنسبة لكل شخص تقريبا في هذه القاعة - وبالتأكيد، بالنسبة لي - كان السيد مانديلا شخصية عظيمة في حياتنا حتى قبل أن نعرف ملامحه، حيث لم يكن باستطاعتنا لسنوات طويلة الحصول على صور فوتوغرافية له. ولما خرج من السجن، وكانت لحظة من اللحظات العظيمة لكل من شاهدها منا، أدركنا أنه سيحتل مكانه على المسرح العالمي في دور تاريخي جديد - دور له أبعاد تاريخية - بل أنه كان يعني أكثر من ذلك بالنسبة لنا.

وإنني لعلى ثقة بأن التاريخ سيضعه إلى جانب غاندي ومارتن لوثر كينغ الأصغر، كأحد الشخصيات الخلاقة في قرننا - وربما السلطة المعنوية الرائدة لنا. وما فعله من أجل بلده يبرر وحده دوره الفريد؛ ولكنه أيضا يمثل رمزا لأناس كثيرين في العالم. فالسيد غوسماو في تيمور الشرقية قال عن السيد مانديلا إنه مصدر إلهامه؛ وابراهيم روغوفا في بريستينا، كوسوفو، تكلم عنه أيضا؛ وأعلم أن ذلك يصدق على كل أنحاء العالم.

وعند تقاعده الذي يستحق بكل جدارة أن يقضيه في سلام مع زوجته الجديدة وأبنائه وأحفاده، وصف نفسه لزوجتي ولي شخصيا، في الشهر الماضي، بأنه مجرد متقاعد آخر. حسنا، وأي متقاعد! لقد قبل واحدة من أصعب المهام في العالم، مع إبقائه على اهتمام نشط بقضايا أخرى حول العالم.

ونحن نرحب به اليوم في أول ظهور له أمام مجلس الأمن في الأمم المتحدة. وهدفنا بسيط، وهو أن نستمع إلى تقرير السيد مانديلا - وترديدا لكلمات أميننا العام - وأن نتعلم منه كيف يمكننا مساعدته. ومجلس الأمن مجمع على تقديره لأنه اضطلع بهذه المهمة الصعبة.

والآن يشرفني أيما شرف أن أطلب إلى السيد مانديلا أن يوجه بعض الملاحظات إلى مجلس الأمن وإلى العالم.

السيد مانديلا (تكلم بالانكليزية): إن هذه المناسبة تشرفنا وتحزننا في آن واحد: فهي تشرفنا لأن زعماء منطقة البحيرات الكبرى وجدوا من المناسب أن يدعونا إلى تتبع خطى ابن أفريقيا العظيم وابن العالم، المعلم يوليوس نيريري، بأن نواصل تسهيل عملية السلام في بوروندي. ولعله يمكننا الآن بهذه الصفة أن نخاطب مجلس الأمن في هيئتنا العالمية. وتحزننا هذه المناسبة لأن العالم، وقارتنا الأفريقية الحبيبة في هذه الحالية، لا تزال تخيم عليها مأساة إنسانية بمثل أبعاد المأساة التي جلبتها بوروندي على نفسها، وأن هناك حاجة إلى التيسير وإلى العملية اللتين سنقدم بشأنهما تقريرا إلى مجلس الأمن صباح اليوم.

ولا يمكننا أن نبدأ الكلام عن هذه العملية دون أن نشيد بذكرى المعلم نيريري. لقد ألهمنا بما استثمره من طاقة وصبر وحكمة في عملية السلام على امتداد عدة أعوام. وتخجلنا هيبة ذلك الرجل الذي يطلب منا أن نخلفه، ونعي تماما جسامة الالتزام الذي يفرضه علينا ذاك.

ونحن نحتاج إلى تقديم الشكر للأمم المتحدة على عقد هذه الجلسة الخاصة لمجلس الأمن، لكي يشغل تفكيره بالمسألة المتعلقة ببوروندي ويبقيها قيد نظره. وعندما يتعرض إنسان واحد أو مجموعة من الناس أو أمة واحدة أو جزء واحد من العالم لمعاناة يمكن تلافيها، يصبح ذلك مصدر قلق لنا جميعا باعتبارنا عالما أصبح الآن يقترب من بعضه البعض أكثر من أي وقت مضى في تاريخنا.

وبؤس الشعب البوروندي يؤثر علينا جميعا ويقلل من إنسانيتنا جميعا. والمجتمع الدولي، إذ يركز انتباهه

وطاقاته على هذه المسألة، لا يصنع معروفا لذلك البلد أو تلك القارة. إن فشل أولئك المسؤولين في تهيئة ظروف الأمن والتنمية الاجتماعية لشعب بوروندي لا يمثل حدثا خطأ على الهامش. إنه يضرب في قلب التزاماتنا الإنسانية المشتركة لجعل هذا القرن قرنا يتشاطر فيه البشر جميعا في آخر الأمر الأمن والرفاه اللذين باستطاعة كوكبنا أن يوفرهما.

وبالرغم من المصاعب الخطيرة التي لا نزال نواجهها في بوروندي - وهي أمور سأعود إليها خلال هذا البيان - مما يدعو للسرور أن يكون بوسعي أن أذكر أن تقدما كثيرا أحرز فعلا منذ بداية المفاوضات. في الأشهر الثمانية عشر الماضية شهدت عملية أروشا إنشاء أربع لجان، تستهدف كل منها جوانب معيَّنة من المفاوضات. وحققت هذه اللجان تقدما كبيرا، واثنتان منها - التي تتعامل مع طبيعة الصراع ومسألة الإبادة الجماعية، والأخرى التي تتعامل مع طبيعة إعادة البناء والتنمية - أنهتا تقريبا عملهما. والمسائل الهامة الكبرى التي تتناولها هاتان اللجنتان هما، على التوالي، الآلية المناسبة للتعامل مع الماضي؛ والاتفاق على مسألة استعادة اللاجئين العائدين لممتلكاتهم. وأيضا لا تزال مسألة العفو الشامل مثيرة للمشاكل بشكل خاص ومعقدة بالنظر إلى تاريخ بوروندي، وبالمثل، فإنها من الأمور الحاسمة التي لا بد من معالجتها إذا ما كان للسلام الدائم أن يقام.

اللجنتان الأخريان هما اللتان تتعاملان، من ناحية، مع الديمقراطية والحكم السليم، ومن ناحية أخرى مع السلم والأمن للجميع. وهاتان اللجنتان أيضا أحرزتا تقدما كبيرا ولكنهما ما زالتا تواجهان بعض المسائل الكبرى التي يجب أن يتفق عليها أبناء بوروندي. ومعظم الأطراف متفقة علـــى مبـــدأ الحق الدستوري الشامل في الانتخاب، لكن لا تزال هناك خلافات حول ما إذا كان ينبغي للبرلمان أن يكون متوازنا من حيث العرق، أو الجنس، أو غير ذلك من العناصر.

والتحدي الحقيقي الذي يواجه بوروندي، ومن ثم يواجه الوساطة هو المتعلق بخلق شكل من الديمقراطية يوفر المحاسبة والحكم السريع الاستجابة ويضمن الأمن للذين يحسون، لأسباب تتعلق بالتوزيع الجغرافي، بأنهم ضعاف داخل ذلك النظام.

وفيما يتعلق بالسلم والأمن للجميع، اتفقت الأطراف على مبادئ لتنظيم قوات الدفاع وقوات الأمن، وعلى مهام الجيش، والشرطة وإدارة الاستخبارات. إلا أنها فشلت حتى الآن في الاتفاق على برنامج إصلاح قوات الأمن الحالية، وعلى مسألة إدماج الجماعات المسلحة في قوات الأمن. وهذه من بين أكثر الأمور حساسية في المفاوضات وسيكون من اللازم مواجهتها بشكل شامل إذا ما كان للعملية أن تؤدي إلى سلام دائم في بوروندي.

لقد زرنا أروشا يوم الأحد، الموافق ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، لنتعرف على فريق الوساطة، والوكالات الدولية والممثلين المشاركين في العملية، وما هو أكثر أهمية، رؤساء الوفود من الأحزاب السياسية البوروندية والعناصر الفاعلة الأخرى. وقد خرجنا من ذلك الاجتماع متأثرين بإمكانية ونوعية القيادة الممثلة في بوروندي. واجتمعنا وتبادلنا الأفكار مع أناس بارزين وعلى ذكاء وتعليم.

هناك عمليات سياسية ومجموعات من الدينميات الجارية التي، إذا قويت ووجهت إلى وجهات بناءة، يمكن أن تشكل الأساس لتسوية سياسية دائمة في ذلك البلد الذي لا يزال مضطربا حتى الآن. ولكن حان الوقت لكي يبدأ أبناء رواندا العمل الجاد. فما من أحد يمكنه التوصل إلى اتفاق بالنيابة عنهم. والمسؤولية تقع بشكل كامل على زعمائهم الآن ليجدوا الترتيبات الضرورية التي يمكن لأبناء رواندا أن يعيشوا بها معا.

وعندما يتعرف المرء على تاريخ المفاوضات وطبيعة الصراع في بوروندي، يصبح واضحا أن أبناء بوروندي لديهم من العوامل المشتركة فيما بينهم ما يجمعهم أكثر مما يفرقهم. وما يفرقهم هو تاريخهم المؤسف والتصورات التي هي تركة ذلك التاريخ. وكما أن التصورات عن الاختلافات هي التي تفرق، فإن التصورات المعقولة أيضا هي التي يمكنها أن تكون الأساس لبوروندي موحدة كأمة. وقيادة بوروندي مدعوة الآن للقيام بهذه المهمة.

وأحد أهم الموضوعات ذات التأثير على الحالة في بوروندي وعملية المفاوضات هو موضوع العنف. عندما بدأت المفاوضات في حزيران/يونيه ١٩٩٨، كان يحدونا الأمل في أن تجري في مناخ خال من العنف وسفك الدماء. وللأسف، لم يكن هذا هو الحال. وبالفعل، خلال العام الماضي، وفي الأشهر القليلة الماضية بشكل خاص، كان هناك تكثيف للعنف، بما في ذلك الهجمات على السكان المدنيين.

إن أعمال القتل، سواء كان هدفها عرقيا أو كان عشوائيا، والكمائن التي تنصب للمدنيين، وحرق المنازل، والإزالة الجبرية للناس من بيوتهم أصبحت تحدث بشكل اعتيادي في حياة أبناء بوروندي. وأصبح سكان بوروندي رهائن للعنف من كل أطراف الصراع. ونتيجة لذلك، تفر موجات جديدة من اللاجئين من البلاد، ويصبح الناس بشكل متزايد مشردين داخليين في بلدهم.

إن أبناء بوروندي يواجهون مهمة تجريد مجتمعهم من السلاح على الأجل المتوسط وبدء المهمة الصعبة الخاصة بالتنمية وإعادة البناء. والقضاء على العنف الغاشم الذي تسعى قوة مختلفة في بوروندي إلى تأكيد ذاتها من خلاله هو الخطوة الأولى في تلك العملية الطويلة الأجل. وفي هذا الشأن، سنسعى إلى إرسال رسالة واضحة إلى الحكومة البوروندية بأنها، بالرغم من الأسلوب الذي جاءت به إلى الحكم، مسؤولة هي، والجيش البوروندي من خلالها، مسؤولية خاصة عن الدفاع عن السكان المدنيين وحمايتهم، وهما مسؤولان مسؤولية كاملة وليست جزئية.

إننا نعتبر أن من الأهمية القصوى بالمثل إصدار نداء واضح إلى الجماعات المسلحة غير المشتركة في العملية. وسنبذل جهودا متجددة لإشراك تلك الجماعات بهدف جعلها تدرك طبيعة التعاملات في العملية، ولنحصل على بعض المؤشرات على سلوكياتها نحو صياغة توافق آراء ممكن.

ولا يساورنا شك في أن محادثات السلام البوروندية تمثل الطريقة الوحيدة التي تستطيع بوروندي بها أن تحقق السلام وتعكف على مهمة التعمير والتنمية. ولكي تنجح هذه العملية يجب أن تكون شاملة، وبالنسبة للأطراف الفاعلة غير الممثلة في أروشا، سوف نعتبر أن مهمتنا هي جعل العملية شاملة بقدر المستطاع.

وسوف نواصل التأكيد للأطراف الممثلة على طاولة التفاوض بالفعل أنه لا بديل عن الاشتراك الفعلي في إطار المجرى السياسي للعملية. أما للبعيدين عن العملية فستوجه الرسالة للبدء في صياغة تطلعاتهم السياسية بعبارات دقيقة وإظهار القدرة على الحضور إلى طاولة التفاوض بنية حسنة واحترام كامل للمبادئ التي توجه العملية.

وثمة ضرورة لتقوية الصلة بين عملية السلام وواقع الحياة السياسية في بوروندي. ويقول لنا المنطق السليم إنه لو وقع اتفاق في أروشا ولم يكن مقبولا من الرأي العام في بوروندي فلن يمكن النجاح في تنفيذه. ولا تقع مسؤولية تأمين هذه الصلة إلا على قيادة الأطراف التي تدير المفاوضات. وهذا يعني أن على القادة السياسيين أن يضعوا الأساس على المستوى الجماهيري بغية إقناع قواعدهم التأسيسية أن ثمن الاتفاق والسلام الدائم هو التنازلات والتوفيق بشأن بعض القضايا الهامة. ولتحقيق ذلك فقد ذكرنا أمورا من قبل. منها أننا بينا للقادة السياسيين البورونديين أننا مستعدون لقبول دعوتهم لنا لزيارة بوروندي كجزء من مهمة الوساطة.

وتحتاج عملية سلام بوروندي إلى دعم المجتمع الدولي لاستمرار المفاوضات الفعلية والجهود الجارية لإحلال السلام. وعلينا في الوقت نفسه أن نعرب عن تقديرنا العميق للدعم الذي تلقيناه حتى الآن. ولا يمكن لزيادة الاستثمار في العملية إلا أن يساعد على الوصول في النهاية إلى تحقيق الأهداف التي تبرع لها المجتمع الدولي بسخاء فعلا. وبوسع المجتمع الدولي أن يساعد أيضا في تخفيف معاناة الشعب البوروندي بتقديم المساعدة الإنسانية، بقدر ما تسمح به الظروف الأمنية. ونحن نناشد في هذا الصدد جميع المتقاتلين احترام الجهود الإنسانية الدولية في بوروندي، وخاصة ضمان أمن المشتركين في تقديم المساعدة الإنسانية.

ونشيد بجهود وكالات الأمم المتحدة في سبيل الاضطلاع الكامل بأنشطتها في الميدان. بيد أننا نود التأكيد على أن المسؤولية الأولى عن إنهاء الأزمة الإنسانية في بوروندي تقع على عاتق قادة شعب بوروندي. فهم الذين يجب أن يوفروا، بجهد سياسي، الظروف التي تمكن أبناء شعبهم من العودة إلى ديارهم واستئناف حياتهم الاقتصادية الطبيعية. ونحن نزمع أن نتبع زيارتنا الأولى إلى أروشا مؤخرا بزيارة مطولة في شباط/فبراير حيث يكون قد تم في ذلك الوقت مزيد من العمل على مستوى اللجنة وفي العمليات التشاورية الأخرى.

ونود بوجه خاص أن ندعو إلى ذلك الاجتماع رؤساء دول من شتى أنحاء العالم. وبالإضافة إلى تقديم المساعدة المالية والإنسانية هنالك دور للمجتمع الدولي يؤديه سياسيا. ففعالية الرسالات التي وجهناها إلى مختلف الزعماء في بوروندي لا يمكن تعزيزها إلا بمشاركة رؤساء دول آخرين وبلدان أخرى. ومشاكل بوروندي هي الشغل الشاغل لنا جميعا شأنها شأن المشاكل في أي بقعة أخرى من العالم.

وليست لدينا أوهام بشأن المشاكل السياسية التي نواجهها في بوروندي أو بشأن الحالة الأمنية البالغة الهشاشة في ذلك البلد. ولا يمكننا أن نقلل من أهمية تأثير التطورات الإقليمية في منطقة البحيرات الكبرى على التطورات في بوروندي. غير أننا نخلص، من خلال تأكيد ثقتنا، إلى وجود القدرة الكافية لدى قادة بوروندي على التوصل إلى حلول توفيقية واتفاقات يمكن أن تؤدي أخيرا إلى السلام والاستقرار في ذلك البلد. وإذا استطاع شعب بوروندي التوصل إلى اتفاق على طريقة للعيش سويا فسيكون مضرب المثل للبلدان المجاورة ولأفريقيا وللعالم.

ولا يمكن إحلال سلام إقليمي إلا إذا أرست مكونات الإقليم أسسا محلية لنظام ديمقراطي مستقر. ولسوف يفتح السلام في بوروندي باب الأمل أمام جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان أخرى في المنطقة، ويعطي مثلا فعليا للتدخل الأفريقي في مشكلة أفريقية.

ونتوجه بالشكر إلى هيئتنا العالمية وإلى المجتمع الدولي على اهتمامهما بهذه المسألة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد مانديلا على رسالته الهامة. وأرجو أن يسمعها العالم بأسره.

السيد وان (مالي) (تكلم بالفرنسية): إنني وأنا أتكلم أمام مجلس الأمن هذا الصباح أدرك الميزة والشرف الكبير الذي أناله وتناله جمهورية مالي بالإعراب عن آرائنا بشأن الحالة في بوروندي. ولكن ماذا يمكن أن يقال بعد البيان البليغ الذي أدلى به الأمين العام والبيان الهام والملهم الذي أدلى به الرئيس مانديلا؟ لذا سوف اقتصر على إبداء ملاحظات قليلة.

أود في البداية أن أشرح مدى امتنان وفدي لكم، السيد الرئيس، لتنظيم هذه الجلسة الهامة. وأرحب أيضا بوجود الرئيس نلسون مانديلا بيننا اليوم وأشكره على بيانه الهام. وأتوجه بالشكر أيضا إلى الأمين العام على بيانه.

إن الحالة في بوروندي قطعا حالة صعبة. فالعنف وانعدام الأمن ما زالا مستمرين، كما ينعكس ذلك في استئناف الجماعات المسلحة هجماتها على السكان المدنيين وعلى المنظمات الإنسانية، وخاصة حول بوجومبورا.

وعلاوة على ذلك، فإن الحالة الإنسانية تمثّل كارثة. وقد قدمت هنا السيدة أوغاتا، مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين قبل بضعة أيام فقط تقريرا وافيا عن الأعداد الضخمة للاجئين والمشردين داخليا الفارين من القتال بين مجموعات المتمردين وقوات الحكومة في بوروندي. فكيف نستطيع أن نغفل ذكر انتهاكات حقوق الإنسان التي تصاحب هذه التوترات المتجددة؟ إن مالي تشعر بالقلق إزاء هذه الحالة.

ومع ذلك، فإن هناك احتمالات مشجعة لتسوية الأزمة في بوروندي. وهي تقوم، كما رأينا للتو، على أساس الخطوات التالية: أولا وقبل كل شيء، إعادة تنشيط عملية أروشا للسلام، باعتبارها أجدى أساس لتسوية الصراع، بالإضافة إلى الجهود التي لا تزال تبذل لإقامة شراكة سياسية داخلية في بوروندي؛ وثانيا، تعيين الرئيس نلسون مانديلا وسيطا لعملية أروشا للسلام من قبل مؤتمر قمة أروشا الإقليمي الثامن؛ وثالثا، مواصلة تنفيذ عملية لوساكا وإعادة تنشيط عملية أروشا؛ وأخيرا، التزام المجتمع الدولي بتقديم المساعدة للمصالحة وإعادة التعمير وإشاعة الديمقراطية.

ومشروع القرار الذي سنعتمده في هذه الجلسة ينبغي أن يُنظر إليه بالتحديد من وجهة النظر هذه، ولذلك يؤيده وفدي تأييدا كاملا.

وختاما، أود أن أؤدي واجبا يمليه عليّ الضمير والأخوّة. والواجب الذي يمليه الضمير هو أن أقف إجلالا لذكرى المعلم يوليوس نيريري وأن أعرب عن تقديري للإسهام القيّم الذي قدمه في سبيل تحقيق السلام والمصالحة الوطنية في بوروندي. أما واجب الأخوّة فهو أن أجدد للرئيس نلسون مانديلا الإعراب عن الدعم الثابت والكامل والحازم من جمهورية مالي لما يضطلع به من عمل، ولا سيما في مواجهة هذا التحدي الجديد الذي ينظر فيه المجلس اليوم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر سفير مالي على إيجازه. وأذكّر الجميع بأننا اتفقنا بالأمس على أن يحاول جميع المتكلمين قصر بياناتهم على أربع دقائق تقريبا حتى يتسنى للرئيس مانديلا أن يستمع إلى أكبر قدر ممكن من التعليقات قبل أن يضطر إلى المغادرة.

السيد بن مصطفى (تونس) (تكلم بالعربية): أود أن أتوجه بالشكر إلى الأمين العام السيد كوفي عنان على

بيانه القيّم الذي عرض فيه تقييمه للحالة في بوروندي والوسائل الكفيلة بمعالجتها. ولكني أود أن أبدأ بالقول إننا نشعر اليوم أننا محظوظون بحضور الزعيم نلسون مانديلا بيننا. ويسعدني أن أحيّيه اليوم بكل حرارة، وأن أعبّر له باسم تونس عن مشاعر إكبارنا وتقديرنا لقبوله لمهمة الوسيط في مباحثات أروشا للسلام في بوروندي. وهو بذلك يخلف زعيما أفريقيا آخر سجّل له التاريخ نضاله البارز من أجل حرية أفريقيا وانعتاقها ووحدتها، ومساهمته القيّمة في عملية السلام في بوروندي.

إننا واثقون، حضرة الزعيم مانديلا، أنه بفضل مكانتكم المرموقة في العالم، ونضالكم المشهود والتزامكم تجاه القضايا الأفريقية والاحترام الكبير الذي يكنّه لكم قادة أفريقيا وشعوبها، وكذلك الدور النشيط الذي لعبتموه على المستوى الإقليمي وعلى مستوى القارة، لهو خير اختيار لاستئناف مسار أروشا والدفع به نحو النجاح، وهذا ما يدعونا إلى التفاؤل. ونود هنا أن نعبّر لكم عن دعمنا وتشجيعنا لجهودكم ونشكركم على بيانكم القيّم هذا الصباح، وندعو جميع أطراف النزاع في بوروندي إلى التعاون معكم وتسهيل مهمتكم، كما ندعو المجموعة الدولية، وخاصة الدول الفاعلة إلى مد يد المساعدة لمواصلة عملية السلام.

سوف أقتصر باختصار في مداخلتي هذه على النقاط التالية حول مسيرة أروشا للسلام. أولا، أثبتت التجارب أن عدم تحرك المسار التفاوضي من شأنه أن يشجع البعض على العنف والتطرف في المواقف. واليوم تدخل عملية أروشا مرحلة جديدة وحاسمة ويبقى الخيار التفاوضي هو الطريق الأفضل لاستتباب الأمن والسلم والاستقرار في بوروندي. ولذلك نحن نكرر تشجيعنا للزعيم مانديلا على استنباط واختيار الوسائل والسبل التي يراها صالحة لتسيير مباحثات أروشا بالتشاور مع الأطراف المعنية طبعا.

إن من أوكد الأولويات الآن إيقاف أعمال العنف والقتل والرجوع إلى المفاوضات، حيث تسبب القتال والعنف في بوروندي في مآس إنسانية وازدياد عدد اللاجئين والمشردين بصفة مقلقة وساءت الأحوال المعيشية في البلاد وهدرت الطاقات الاقتصادية. ومن هنا فإن تقديم المساعدات الإنسانية والاقتصادية للشعب البوروندي من شأنه تخفيف المعاناة عنه وتعزيز مسار السلام.

وإن الأطراف البوروندية كلها مدعوة لأن تثبت للزعيم نلسون مانديلا وللمجتمع الدولي أن الحل السياسي هو الحل الذي تريده. وذلك من خلال المشاركة الجماعية في مسار أروشا، مشاركة جدية ترمي بحق إلى تحقيق الأهداف التي رسمت في هذا المسار. ونأمل أن تختتم المباحثات في أقرب وقت ممكن وأن تفضي إلى اتفاق سلام تقبله جميع الأطراف.

ثانيا، ماذا ننتظر من هذا الاتفاق؟ نحن نأمل أن يضع هذا الاتفاق الأسس للمرحلة الانتقالية التي تقود إلى إصلاحات تدريجية لمؤسسات الدولة في كنف المصالحة الوطنية والمشاركة الأوسع قدرا في الحياة السياسية. وندرك أن ذلك لن يحصل بين عشية وضحاها كما قال الآن الزعيم مانديلا. ذلك أن هذه المهمة العسيرة تتطلب الوقت وتتطلب بالخصوص بناء الثقة المتبادلة بين الأطراف، وهذا شيء هام جدا، وكذلك توفر العزيمة السياسية والالتزام الفعلي بتطبيق ما يُتفق عليه.

ثالثا، يبقى دور المجتمع الدولي بصفة عامة والأمم المتحدة بصفة خاصة دورا أساسيا لتقديم الدعم المادي والتشجيع لهذا المسار حتى يكلل بالنجاح، ثم بمتابعة نتائجه متابعة فعالة وبذلك يتمكن الشعب البوروندي من جني ثمار السلام.

ونحن نأمل أن تكون العزيمة السياسية للأطراف المعنية قد تعززت باستلام الزعيم مانديلا قيادة مسار أروشا. وأن تكون الظروف قد صارت الآن في هذه المرحلة مهيأة لدفعه دون تراجع. ولكننا ندرك في نفس الوقت أن المسألة البوروندية ليست بسيطة وهي مرتبطة بالوضع في منطقة البحيرات الكبرى. وهذا يدعونا إلى التفكير في العمل بموازاة ذلك على معالجة مشاكل المنطقة في إطار أوسع.

وأختم كلمتي بالقول إن مشروع القرار المعروض على المجلس اليوم هو رسالة واضحة إلى كل الأطراف المعنية حتى تعمل بجد على إنهاء الصراع في بوروندي. ونحن نعرب عن تأييدنا لمحتوى القرار ولأن يتابع المجلس تنفيذ القرار الذي سيقع اعتماده.

السيد فاولر (كندا) (تكلم بالانكليزية): إن بيان كندا صباح اليوم في هذه المناقشة التاريخية سيدلي به السيد جوزيف كارون، مساعد وكيل الوزير المسؤول عن آسيا وأفريقيا.

السيد كارون (كندا) (تكلم بالانكليزية): ترحب كندا ترحيبا حارا بتعيين نلسون مانديلا وسيطا جديدا لعملية أروشا للسلام. ونحن ندعم بقوة جهوده الرامية إلى التوصل إلى حل تفاوضي سياسي سلمي للصراع في بوروندي. ويسرنا أن نسمع أن السيد مانديلا قد بدأ بنجاح أعماله في أروشا منذ بضعة أيام.

وأسهمت كندا في هذه العملية بمبلغ ١,٢٥ مليون دولار وتود أن تؤكد من جديد على أن عملية أروشا للسلام المجددة هي أنجع وسيلة لتحقيق السلم الدائم واستئناف التنمية المستدامة الطويلة الأجل في بوروندي.

وترحب كندا أيضا بتعيين السيد برهانو دنكا ممثلا خاصا للأمم المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى كدليل على تنامي مشاركة الأمم المتحدة في المنطقة. ونأمل أن ينجح السفير دنكا في عمله من أجل زيادة جهود المجتمع الدولي لمعالجة الحالة المتردية في بوروندي.

وإننا ندين بشدة استمرار أعمال العنف ضد السكان المدنيين التي ترتكبها جميع الأطراف، وبخاصة المذابح في منطقة بوجومبورا الريفية في كانون الأول/ديسمبر وفي مقاطعة روتانا في أوائل هذه الشهر، فضلا عن الهجمات التي تُشن على العاملين في المجال الإنساني. ويجب على المجلس أن يحث جميع أطراف الصراع في بوروندي على وقف هذه الهجمات ويجب أن يصر على أن جميع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني سيكونون مسؤولين عن أعمالهم.

وتَحث كندا المجلس على أن يطلب إلى جميع أطراف الصراع أن يكفلوا إتاحة إمكانية الوصول الآمن ودون عوائق إلى السكان المتضررين؛ والكفالة الكاملة لسلامة وأمن وحرية الموظفين، بمن فيهم الموظفون المحليون؛ وضمان حماية اللاجئين واحترامهم وتمكينهم من العودة الطوعية وبأمان إلى ديارهم.

ولقد أدانت كندا في الماضي، ولا تزال تدين، سياسة التشريد القسري للسكان وإعادة تجميعهم في مخيمات حيث تقيد إمكانية وصول الأفراد العاملين في المجال الإنساني. ولقد شجعتنا الملاحظات التي أدلى بها الأمين العام صباح هذا اليوم والتي تشير إلى إمكانية بدء تحرك ما بشأن هذه المسألة الهامة. ونعتقد اعتقادا قويا بأن هذه المخيمات هي انتهاك للحقوق الإنسانية للبورونديين. وتطالب كندا بتفكيك هذه المخيمات، وأن يتم في الاثناء توفير إمكانية الوصول إلى هذه المخيمات بصورة كاملة ودون شروط للعاملين في المجال الإنساني ولمراقبي حقوق الإنسان.

وفي الختام، تعتقد كندا بأن شعب بوروندي، بل وجميع أولئك الذين يحرصون على السلام والاستقرار في هذا البلد المنكود، قد حالفهم حظ كبير بأن ييسر عملية السلام رجل يتمتع بهذا القدر الكبير من الحكمة السياسية والتجربة والمكانة والإنسانية مثل فخامة الرئيس مانديلا.

السيد ليستر (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): إننا نرحب بعقد جلسة الإحاطة الإعلامية المفتوحة هذه بشأن الحالة في بوروندي ونرحب بصورة خاصة بحضور الرئيس نلسون مانديلا.

فالتحليل الذي تشاطره معنا الرئيس مانديلا والإحاطة الإعلامية الممتازة التي قدمها الأمين العام ساعدانا في أن نفهم على نحو أفضل الأسباب الجذرية العميقة للصراع في بوروندي والالتزامات الهامة التي لا بُد منها من أجل التوصل إلى حل سلمي تفاوضي وتشاركي. ونعتقد أن هذا الحل ينبغي أن يجسد التطلعات المنطقية للأغلبية ويضمن على نحو كامل الحقوق والمصالح المشروعة للأقلية.

والخطوة الأولى في الطريق إلى تحقيق المصالحة إنما تتمثل في الوقف الفوري لإطلاق النار ووقف جميع الهجمات على السكان المدنيين التي تشنها الجماعات المسلحة. وهذه الهجمات العشوائية تستحق منا أشد أنواع الإدانة. وعلاوة على ذلك، فإننا نشعر بعميق القلق إزاء سياسة إعادة التجميع القسري لأكثر من ٣٤٠ ٠٠٠ شخص أمرت بتنفيذها حكومة بوروندي. ونرى أن هذه السياسة تتنافى ومبادئ القانون الإنساني الدولي المعترف بها ويجب أن تتوقف. وفي هذا السياق، ومع مراعاة الظروف المعيشية الصعبة في المخيمات الآنفة الذكر، فإننا نطلب إلى حكومة بوروندي أن توفر إمكانية الوصول الكاملة للأفراد العاملين في المجال الإنساني ومراقبي حقوق الإنسان.

وما من شك في أن الشراكة الداخلية بين الحكومة والجمعية الوطنية فضلا عن عملية أروشا تشكلان محفلا للتفاوض والحوار ويجب المحافظة عليهما وتعزيزهما. وبخلاف ذلك، فإن الساحة السياسية ستكون نهبا للمتطرفين، وستُهمش، للأسف، قوى الاعتدال، الهوتو

والتوتسي على السواء، إذ أنهما عملا على إطلاق عملية السلام. وبالنسبة لعملية أروشا للسلام بوجه الخصوص، نعتقد أنه إذا أريد لها أن تكون فعالة فإنها يجب أن تجسد الوقائع في الميدان وأن تكون مفتوحة أمام مشاركة جميع الفئات والقطاعات، دون أي استبعاد أو استبعاد ذاتي. ولنا كل الثقة أيضا بأن جميع الأطراف ستحترم وبحسن نية وبعقل مفتوح وإحساس بالحل التوافقي، النصائح والمقترحات التي قدمها الرئيس مانديلا والتي تستند إلى أكثر من ٣٠ سنة من الكفاح الذي لم يَكَلّ من أجل الحرية والكرامة الإنسانية وحكم القانون في أفريقيا.

وإننا نرى بأن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في بوروندي تتصل بتزايد مناخ التوتر في هذا البلد. والبيانات المتعلقة بسوء التغذية، ووفيات الأطفال، والخدمات الأساسية والرعاية الصحية لا تحتاج إلى دليل. وبالرغم من رفع الجزاءات الاقتصادية الإقليمية في شباط/فبراير الماضي، لم تستعد بوروندي نصيبها من السوق الذي خسرته نتيجة الحظر الاقتصادي، ولا يصل إلى الناس نصيبهم من "عوائد السلم". ولهذا ندعو الدول المانحة إلى النظر في استئناف تقديم المساعدة الإنمائية، ضمن النطاق الذي تسمح به الظروف الأمنية. ونعتقد أن جعل شروط المساعدة الاقتصادية أكثر مرونة سيعزز عملية أروشا.

وهناك سبب آخر يثير القلق يتمثل في أمن وحرية تنقل موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها الذين يعملون في بوروندي. ونطالب جميع أطراف الصراع أن تحترم مركزهم. وفي هذا السياق، فإننا نؤكد من جديد إدانتنا لاغتيال الموظفين التابعين لصندوق الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي الذي وقع في روتانا في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وهذه الجريمة لا يمكن أن تمُر دون عقاب. ويجب محاكمة مرتكبيها ومعاقبتهم وفقا للقانون.

ونرى أن مسألة بوروندي ترتبط ارتباطا لا انفكاك منه بالسياق الإقليمي. فالسلام والاستقرار في بوروندي سيتعززان من خلال توطيد حكم القانون في جميع بلدان منطقة البحيرات الكبرى. ولا نعتقد أن المشاكل التي تعاني منها منطقة البحيرات الكبرى هي مشاكل سياسية حصرا أو تتصل بالأمن. ولهذا السبب، نؤيد اقتراح فرنسا بعقد مؤتمر عام بشأن منطقة البحيرات الكبرى، عندما تصبح الظروف مؤاتية، تحت الرعاية المشتركة لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة.

السيد ديجاميه (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): شأني شأن جميع الأعضاء هنا، أقدر تماما الشرف الذي حظينا به اليوم بحضور الرئيس مانديلا والأمين العام، وأرحب بالكلمة التي أدليتم بها باسم المجلس، وكانت إشادة مؤثرة وبليغة بالرئيس مانديلا.

فعباراتنا ليست شكلية ولا تُمليها الحالة الراهنة. فالصراع في بوروندي كان لا ينتهي؛ ولم يكن هناك أي أمل يلوح في الأفق. إلا أن كل شيء يمكن أن يتغير، وفي هذه الحالة، بدأ كل شيء يتغير مع وصول الرئيس مانديلا، بفضل ما يتمتع به من سمعة وسلطة أخلاقية وديناميكية وبفضل روحه النبيلة وتفانيه الذي لا يكل من أجل الديمقراطية والمصالحة الوطنية - لأن المصالحة الوطنية هي في الواقع مفتاح حسم الحالة في بوروندي.

ولهذا السبب نؤيد تمام التأييد الجهود التي يبذلها السيد مانديلا، الذي يسير على خطى الرئيس نيريري. ونقدر بصفة خاصة عزم الرئيس مانديلا على إشراك المجموعات المسلحة في محادثات السلام فيما بين البوروندييين، وهو أمر جوهري في الواقع. ومن المأمول أن يؤدي إشراك جميع الأطراف البوروندية في المفاوضات إلى أن يصبح من الممكن تحقيق وقف إطلاق النار بأسرع ما يمكن. كما نرحب برغبة الرئيس مانديلا المعلنة في الذهاب إلى بوروندي حتى يضمن أن شعب بوروندي بأسره قد أصبح على بينة تامة فيما يتعلق بعملية السلام.

وتساهم فرنسا، من خلال الاتحاد الأوروبي، في تمويل عملية أروشا للسلام، ونحن على استعداد لتقديم مساعدتنا للمفاوضات.

إننا نأسف لاستئناف الانتهاكات الموجهة لحقوق الإنسان وارتكاب أعمال العنف في بوروندي. وندين الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة على المدنيين وعلى موظفي المنظمات الإنسانية. وما يقلقنا هو التجميع القسري للمدنيين. ونلاحظ أن بلدانا متعددة في منطقة البحيرات الكبرى لجأت ولا تزال تلجأ إلى ممارسة التجميع القسري لمعالجة مشاكلها الأمنية. ونحن نستنكر هذه الممارسة في جميع بلدان المنطقة التي تطبق فيها، ونطالب بوقفها على الفور.

ونحيط علما بإعلان حكومة بوروندي أنها ستشرع في "التفكيك التدريجي لمواقع الحماية" ونحث الحكومة

على تنفيذ ذلك الالتزام وعلى أن تكفل وصول المساعدة الإنسانية في الوقت ذاته.

إن استئناف مسيرة أروشا للسلام والمضي فيها أمر ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعمه بطريقة ملموسة للغاية. فالبؤس الاقتصادي في المنطقة يؤدي إلى تفاقم التوتر. ولا بد من كسر هذه الحلقة المفرغة، ومن ثم حشد جميع الجهود المبذولة لتقديم المساعدة، وذلك لتيسير الإعمار وإشاعة الديمقراطية.

أخيرا، وكما قال جميع من تكلموا حتى الآن، ينبغي للمجلس أن يدرك الصلات الموجودة بين الحالة السائدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي أثرت تأثيرا خطيرا على الحالة في بوروندي. إن تنفيذ اتفاق لوساكا لتسوية الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية أمر ضروري للغاية لتحقيق الانتعاش الكامل في بوروندي. وينبغي أن تدعم عمليتا أروشا ولوساكا احداهما الأخرى بشكل متبادل. فمن الصعب أن نتصور تحقيق سلام دائم إذا كان هذا السلام غير شامل ولا يضع في اعتباره التفاعل الذي قد يحدث بين شتى بلدان المنطقة، ولا يؤدي، كما قال سفير الأرجنتين، إلى عقد مؤتمر دولي للسلام بشأن منطقة البحيرات الكبرى.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعرف أن الرئيس مانديلا يريد أن يترك القاعة، ولكنه قال إنه يود البقاء للاستماع إلى بيانين أو أكثر على الأقل. وأنا أشكر الرئيس مانديلا. ونحن ندرك كم أن وقته ضيق.

السيد شن غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): يود وفدي، بادي ذي بدء، أن يعرب عن ترحيبه الحار بالميسر الذي عين حديثا لعملية أروشا للسلام، الرئيس مانديلا. ونود أن نشكر رئيس المجلس لترتيبه عقد هذه الجلسة اليوم لإتاحة الفرصة أمامنا لتبادل الآراء مع الرئيس مانديلا لكي نستكشف معا سبل تسوية الصراع في بوروندي. كما نود أن نشكر الأمين العام السيد كوفي عنان على الإحاطة الإعلامية الهامة التي قدمها لنا.

وتؤيد الصين بقوة الجهود التيسيرية التي يبذلها الرئيس مانديلا. ونعتقد أنه بحكمته وخبرته المعروفتين، سيبعث الحيوية من جديد في عملية السلام في بوروندي. واجتماع أروشا، الذين انتهى مؤخرا، يعطي دليلا على ذلك في هذا الصدد. وفي اعتقادنا أن كثيرا من الآراء والمقترحات التي طرحها الرئيس مانديلا جديرة بالدراسة والاهتمام من جانب المجلس - وفي الوقت نفسه، نرى أن تحقيق السلم والمصالحة في بوروندي يتوقف في نهاية المطاف على شعب بوروندي وزعماء مختلف الفصائل. وكما بين الرئيس مانديلا، ليس في استطاعة أحد أن يحل محلهم في تحقيق السلام.

وتحقيق تسوية سياسية عن طريق المفاوضات هو السبيل الوحيد لإنهاء الصراع الداخلي وتحقيق المصالحة في بوروندي. ولن تؤدي الوسائل العسكرية إلا إلى أن تصبح أي إنجازات تحققت حتى الآن في عملية السلام غير مجدية، وستدفع بشعب بوروندي مرة أخرى إلى هاوية الحرب. ومن ثم فإننا نناشد الفصائل ذات الصلة في بوروندي، انطلاقا من المصالح الأساسية لشعب بوروندي، بأن تتوقف فورا عن الأعمال القتالية، وأن تشارك بكليتها في عملية السلام، حتى يمكن التوصل إلى اتفاق بأسرع ما يمكن. ونحن نتفق تماما مع الرئيس مانديلا على أن زعماء مختلف الفصائل في بوروندي يتحملون المسؤولية في هذا الصدد.

إن الحالة الاقتصادية القاسية هي السبب الرئيسي للاضطراب الجاري في بوروندي. ودون القضاء الجذري على الفقر بصورة شاملة، سيكون من العسير تحقيق السلم والاستقرار في بوروندي وصيانتهما. ولهذا فإننا نهيب بالمجتمع الدولي ومجتمع المانحين تكثيف المساعدة الاقتصادية المقدمة إلى بوروندي. وستواصل حكومتي، كعهدها دائما، توفير المساعدة لعملية السلام بمختلف جوانبها.

ونود أن نؤكد أن السلم والاستقرار في بوروندي لا ينفصلان عن السلم والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى بأسرها. والصراع والمواجهة بين بلدان المنطقة متداخلان ويؤثر كل منهما في الآخر. ويتعين على المجتمع الدولي أن يلزم نفسه بتسوية الصراع في منطقة البحيرات الكبرى بأسرها بصورة جذرية. ونحن نؤيد الاقتراح بعقد مؤتمر دولي معني بمنطقة البحيرات الكبرى، ونعتقد أن مجلس الأمن والأمم المتحدة كلها يتعين عليهما اتخاذ تدابير عملية للنهوض بعقد هذا المؤتمر، وعلينا أن نقدم له الدعم اللازم، بما في ذلك الموارد المالية والبشرية.

ختاما، يعتقد وفدي أن مشروع القرار الذي سيعتمد سيظهر دعم المجلس لعملية أروشا للسلام وسيدفع هذه العملية قدما إلى الأمام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة، وبعد ذلك سنعلق الجلسة فترة قصيرة جدا حتى يتسنى للأمين العام ولي اصطحاب الرئيس مانديلا إلى خارج قاعة المجلس. وبعدها نستأنف الجلسة بأسرع ما يمكننا. وأعلم أننا جميعا نشعر بالأسف لأننا لم نستطيع أن ندلي بكلماتنا جميعا أثناء وجود الرئيس مانديلا بيننا، ولكن هذا تعذر بسبب الضغوط الموجودة صباح اليوم.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): علي أن أعترف لفخامة الرئيس مانديلا بأن مجلس الأمن كان محتارا كيف يتناول موضوع بوروندي. يبدو أننا لم نحقق الكثير في العام الماضي - الشهر الماضي. فحكومة بوروندي كانت بصراحة، لا تنصت للمجتمع الدولي. ولم تكن تضع شعب بوروندي في المقام الأول.

وأعتقد أن تعيين الرئيس مانديلا نقطة تحول هامة في هذه الأزمة بعينها، وربما بالنسبة للآمال في أن يسود السلام الإقليمي في هذا الجزء من أفريقيا. إن استعداده لرؤية كل الجماعات المشاركة في هذا النزاع على الفور وتشجيع الحوار بين الأطراف خارج وداخل إطار المحادثات سيشجع، في اعتقادي، الإحساس بالملكية في الاتفاق النهائي بشأن التوصل إلى تسوية سلمية على يد كل البوروندين وسيزيد من فرص تنفيذها بنجاح.

دعوني أعلّق بإيجاز على جانبين: الجانب الإنساني والجانب السياسي.

لقد قال لنا الأمين العام على التو، في تحليل جد هام للحالة، إننا الآن على حافة كارثة إنسانية أخرى. وحسبما قال الأمين العام، ربما سوف نوجه اللوم عن تلك الكارثة إلى حكومة بوروندي، ولكن المجتمع الدولي لا يستطيع أن يقبل ذلك بعد ما جرى في رواندا، وسريبرنيتسا وبعد أحداث أخرى لم نوفق فيها.

ولا بد أن نصر على أن تحترم جميع الأطراف في النزاع حقوق الإنسان لشعب بوروندي، وأن تمتثل للقانون الإنساني، وعلى أن تتوفر للوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية إمكانية الوصول إلى شعب بوروندي الذي يعاني.

ومشروع القرار الذي نوشك على اعتماده، والذي تؤيده المملكة المتحدة، لا يتضمن في نهاية المطاف، أي ذكر لمعسكرات إعادة التجميع، ولكن حكومتي، على غرار ما فعل الأمين العام، تشجب تلك المعسكرات. ولا تمثل تلك المعسكرات العملية الصحيحة لعلاج الحالة الإنسانية. ونرجو أن يستخدم الرئيس مانديلا نفوذه لكفالة عودة المتأثرين بالأزمة الإنسانية إلى ديارهم وكذلك إتاحة إمكانية وصول الوكالات الإنسانية إليهم دون عوائق.

وأشار الأمين العام، فيما يتصل بالعملية السياسية، إلى مجالات الخلاف الرئيسية بين الأطراف. ونحن لم نناقشها، في الحقيقة، في هذا الصباح، ومن الحتمي أن تستأثر بانتباه الرئيس مانديلا وهي: تكوين الجيش، والعملية الانتخابية، ومجال ثالث ربما يكون أصعبها قاطبة وهو طريقة العمل في المرحلة الانتقالية من الحالة الراهنة إلى حالة من الاستقرار يقبلها المجتمع الدولي.

لقد أكد الرئيس مانديلا أن العملية أخفقت حتى الآن في إصلاح قوات الأمن وإدماج المجموعات المسلحة في تشكيل قوات الأمن النظامية الموجود فعلا. وأوضح السيد مانديلا أنه لا يمكن في الحقيقة التغلب على تلك الصعوبات إلا بتغيير التصورات على أرض الواقع. وأعتقد، أولا وقبل كل شيء، أن هذا هو ما نتوقع منه القيام به. لقد قال إنه يتعين على القادة السياسيين أن يقوموا بأعمال أساسية على صعيد القاعدة الشعبية وأن يتوصلوا إلى تسويات بشأن المسائل السياسية الرئيسية. كيف يمكن تشجيعهم على القيام بذلك؟

أعتقد أن تعيين السيد مانديلا، وفي الواقع الاهتمام العام الذي أثاره هذا الاجتماع لمجلس الأمن بشأن هذه المسألة، سوف يسفران قبل كل شيء عن زخم لتغيير التصورات وتعزيز الارتباط بين عملية أروشا السياسية والحقائق السياسية للحياة في بوروندي. الوقت ليس في صالح بوروندي، وأعتقد ان الفرصة مهيأة الآن أمام شعب بوروندي بأسره ليواجه التحدي ويحسم خلافاته.

وقال السيد مانديلا إن السلام الإقليمي يحتاج إلى كافة الأجزاء المكونة له كي يحظى بالاستقرار. ولا بد أن نعالج مسألة بوروندي علاجا صحيحا، لا لمصلحة شعب بوروندي فحسب، بل أيضا لمواصلة البحث عن الاستقرار والأمن في المنطقة وفي القارة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أدعو الآن إلى تعليق الجلسة لفترة وجيزة بينما يصطحب الأمين العام الرئيس مانديلا إلى خارج القاعة. وسوف نستأنف الجلسة في غضون ثلاث أو أربع دقائق. وآمل في أن يبقى جميع المشتركين والمراقبين في القاعة، لأننا ما زلنا نرغب في الاستماع إلى كلمات سفراء جامايكا وناميبيا وأوكرانيا وماليزيا وروسيا وبنغلاديش وهولندا.

عُلقت الجلسة الساعة ١١/٥٠ واستؤنفت الساعة ١٢/٠٠ عند منتصف النهار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد طلب مني الرئيس مانديلا ثانية أن أنقل إليكم أسفه البالغ لعدم تمكنه من البقاء لحضور الجلسة بأكملها؛ وقد وعدته بأننا سنمده بنصوص البيانات المتبقية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل بوروندي، يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون له الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد نتاهومفوكيي (بوروندي) مقعدا على طاولة المجلس.

السيدة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): يود وفدي أن يشكركم، يا سيدي، على عقدكم هذه الجلسة بشأن بوروندي كجزء من تركيز المجلس على أفريقيا تحت رئاستكم. ونود أيضا أن نُعرب عن الشكر للأمين العام على بيانه الافتتاحي الهام.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقدير جامايكا للرئيس السابق مانديلا على قراره بشأن الاضطلاع بالمهمة العسيرة المتمثلة في العمل كمُيسِّر لعملية أروشا للسلام. ونود أن نشكره على تحليله الدقيق، الذي ركز فيه على الأسباب التي يجب أن تجعل الحالة في بوروندي شاغلا لنا جميعا. وفي الوقت نفسه، لا يسعني إلا أن أشيد بالراحل المعلم يوليوس نيريري على الجهود الهائلة التي بذلها لإحلال السلام في بوروندي.

وبما أن مشروع القرار الذي سيتخذ مجلس الأمن إجراء بشأنه في هذه الجلسة يُعبر عن مشاعر وفدي، أود ببساطة أن أسلط الضوء على بعض النقاط. أولا، تبعث هذه الجلسة إشارة إيجابية من مجلس الأمن عن دعمنا للرئيس السابق مانديلا وعن استعدادنا لاعتماد مبادراته للمضي قدما بعملية أروشا للسلام. وكما سمعناه يقول، فقد حدثت تطورات إيجابية يمكن أن تمهد السبيل لإيجاد حل سلمي. ثانيا، تقر هذه الجلسة بالدور الهام للأمين العام في بوروندي ولممثليه في منطقة البحيرات الكبرى وللأمم المتحدة بوجه عام. ثالثا، إنها تمثل تشديدا على أهمية الحوار الوطني الذي يقود إلى المصالحة الوطنية وعلى ضرورة وقف الأعمال العدائية فورا.

وإزاء تلك الخلفية، يُرحب وفدي بالمشاورات الداخلية التي بدأت بنشاط بالفعل. ونحن ندعم تصميم الرئيس مانديلا على أن تكون العملية شاملة إلى أقصى حد ممكن، ويسرنا اقتراحه زيارة بوروندي.

إن الأخبار التي ترد عن تجدد العنف، بما في ذلك الهجمات ضد المدنيين، يجب أن ترغمنا على العمل الحاسم والسريع لحل الصراع. ويجب أن نشدد على أنه لا يوجد هناك حل عسكري صالح له. ومن ثم فإننا نحث جميع الأطراف على العمل صوب تسوية سلمية.

إن الحالة الإنسانية المفزعة السائدة في بوروندي يجب أن تكون محور اهتمام فوري. وقبل أسبوع فقط ذكَّرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين المجلس بمحنة اللاجئين والمشردين في منطقة البحيرات الكبرى، والتي يزيد من حدتها الصراع الدائر في بوروندي، ورواندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وكما يذكرنا الأمين العام، فقد تضرر على هذا النحو زهاء ٥٠٠ ٠٠٠ شخص من بوروندي.

وفي هذا الصدد، يدين المجتمع الدولي بالامتنان لحكومات المنطقة، لا سيما حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة، التي تعين عليها أن تتحمل العبء الاجتماعي - الاقتصادي الناجم عن استضافة اللاجئين من الصراع في بوروندي.

ومركز العاملين في الحقل الإنساني وحمايتهم يجب أن يجدا اهتماما بالقدر نفسه. ويجب أن يكون واضحا لجميع الأطراف أن من مصلحتها وصول المساعدة الإنسانية إلى المدنيين الضعفاء، خاصة النساء والأطفال، الذين يمثلون الضحايا الحقيقيين للصراع.

ونحن نشعر بقلق بالغ إزاء عمليات القتل الأخيرة لأعضاء وموظفي منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي، ونحث على سرعة تقديم مقترفيها إلى المحاكمة.

ولا بد من الإقرار على النحو الواجب أيضا بأن الأزمة في بوروندي متشابكة بشدة مع الحالة العامة في منطقة البحيرات الكبرى. ويعتقد وفدي أن ما يحتاج إليه حقيقة هو وضع استراتيجية تـُعالج الأزمة في منطقة البحيرات الكبرى بطريقة شاملة وكلية. ونحن نأمل أن يـُسفر الاجتماع العام المقبل لرؤساء الدول أو الحكومات في إطار عملية أروشا للسلام عن نتائج إيجابية.

ويـُدرك وفدي تماما أنه، حتى يترسخ السلم الدائم، من الضروري معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن. ومن ثم نحن نؤيد الدعوة من أجل تلبية احتياجات بوروندي وجيرانها الاقتصادية على المدى الطويل بدعم من المجتمع الدولي، بوصف ذلك جزءا من عملية السلام.

وأخيرا، يحدونا أمل صادق في أن تظهر الأطراف في الصراع، تحت القيادة الملهمة والحكيمة للرئيس مانديلا، التزامها بتحقيق السلم والأمن والديمقراطية لشعب بوروندي.

السيد أنجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الرئيس مانديلا على إحاطته بشأن تصوره لعملية أروشا للسلام. ونحن نرحب ترحيبا حارا بتعيينه مـُيسـِّرا لعملية أروشا للسلام. وما من شك لدينا في أنه، تحت توجيهه وقيادته الحكيمة، ستتوصل المفاوضات إلى نتيجة ناجحة مقبولة لجميع البورونديين.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على ما قدمه من إحاطة واستيفاء بشأن الحالة في بوروندي. ونحن نؤيد جهوده المستمرة في بوروندي وفي المنطقة ككل.

إن الحالة في بوروندي بلغت مرحلة حرجة، حيث تقوم كل جوانب الصراع بارتكاب العنف ضد المدنيين. وسياسة التجميع القسري ليست الإجابة على العنف الذي يضر بالبلد. وعلى العكس من ذلك، فهي تتسبب في المزيد من الانقسامات بين السكان، وتؤدي إلى تصاعد دورة العنف، وتزيد حدة الحالة الإنسانية السيئة بالفعل في بوروندي. ويدين وفدي سياسة التجميع اللاإنسانية. واستنادا إلى هذا نكرر دعوتنا إلى السلطات البوروندية للكف عن سياسة التجميع وتهيئة الظروف المؤاتية لعودة المدنيين بأمان إلى بيوتهم ليستأنفوا السعي وراء أرزاقهم.

إن عملية أروشا للسلام تمثل أفضل خيار صالح لإيجاد سلم دائم في بوروندي. إضافة إلى ذلك، فإن مشاركة جميع الأطراف البوروندية في عملية أروشا للسلام أمر ذو أهمية قصوى، وبالتالي نحثها على وقف الأعمال العدائية والمشاركة على نحو بناء في المفاوضات بغية وضع حد للمجازر في ذلك البلد. وما من أحد سوى شعب بوروندي، بمساعدة المجتمع الدولي، بإمكانه تحقيق سلم حقيقي ودائم في ذلك البلد الذي مزقته الحرب. ومن ثم نحن ندعو إلى مواصلة تقديم المساعدة لعملية السلام.

لقد خلف الرئيس مانديلا ابنا باسلا آخر من أبناء أفريقيا يحظى بالاحترام، وهو المعلم يوليوس نيريري الراحل، الذي اضطلع بدور حاسم في النضال من أجل التحرير في أفريقيا، وبخاصة في الجنوب الأفريقي. ومن يمكنه، أفضل من الرئيس مانديلا، أن يساعد على إنعاش عملية بوروندي للسلام؟ فهو على علم بسياسات الاستقصاء المفجعة لأنه ينتمي إلى بلد داس فيه في الماضي نظام الأقلية بالأقدام على الأغلبية، وينحدر من خلفية تغلب فيها الاستقصاء على الإدماج. وأخيرا وليس آخرا، ينحدر الرئيس مانديلا من خلفية استخدم فيها نظام الأقلية التقسيم العرقي للاستئثار بالسلطة. والأهم من ذلك أن الرئيس مانديلا ينحدر من بلد أثبتت قيادته أنه بإمكان شعب كان مقسما في الماضي على أسس عنصرية وعرقية، أن يتكيف كل فرد فيه مع الآخرين ويقبل بهم ويحظى بقبولهم ويعيش معهم في سلام ووئام.

ختاما، أود أن أؤكد من جديد دعمنا لجهود الرئيس مانديلا، وهو ابن ممتاز من أبناء أفريقيا، ونتمنى له النجاح.

السيد يلتشنكو (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): يسعد وفد بلادي أن يرى على طاولة المجلس أحد السياسيين

اللامعين في عصرنا، السيد نلسون مانديلا. وأوكرانيا ترحب ترحيبا حارا بتعيينه ميسرا جديدا لعملية أروشا للسلام. ونــود أن نهنئ السيد مانديلا على البداية النشطة لجهوده أثناء اجتماع أروشا في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

إننا نشاطركم، السيد الرئيس، تقييمكم بأن الحالة في بوروندي لا تزال حرجة وتتطلب من المجتمع الدولي أن يتخذ إجراء عاجلا. ونحن نثني على مبادرتكم بتنظيم هذه الجلسة لتقديم زخم هام لتعبئة هذا العمل الدولي. إن الدعم الصريح من جانب مجلس الأمن لإنعاش عملية أروشا مؤخرا دليل حي على التزامه بإرساء السلام في بوروندي وفي المنطقة برمتها. ونود أيضا أن نشجع الأمين العام على متابعة جهوده في تعزيز دور الأمم المتحدة في بوروندي. ولا يزال تقديم المساعدة الغوثية العاجلة إلى المحتاجين إليها في بوروندي مهمة رئيسية أخرى في هذا المنعطف الخاص. وندعو جميع الأطراف البوروندية إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية في ظروف آمنة ودون عوائق، وإلى كفالة سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني في أراضي البلد.

وترى حكومة بلادي، في نفس الوقت، أن المسؤولية الأساسية عن نجاح عملية السلام في بوروندي تقع على عاتق الشعب البوروندي نفسه. وفي هذا الصدد، انشرحت صدورنا للموقف المسؤول الذي اتخذته الأطراف البوروندية باختيارها التفاوض على خلافاتها. وأوكرانيا تتشاطر مناشدة جميع الأطراف الأخرى في بوروندي أن توقف الأعمال القتالية وأن تلتزم بإجراء حوار سياسي. ومشروع القرار المطروح أمامنا اليوم رسالة واضحة موجهة إليها.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يسر وفد بلادي أن يضم صوته إلى أعضاء المجلس في الترحيب بالرئيس مانديلا، ويعرب عن امتنانه لبيانه الهام والملهم. وحرصا على الإيجاز، سأضم ببساطة صوتي كلية إليكم، السيد الرئيس، وإلى الأمين العام، والأعضاء الآخرين في المجلس الذين تكلموا قبلي، في عبارات الترحيب التي أدليتم بها. ونتشاطر أيضا عبارات الإشادة الحارة برئيس تنزانيا الراحل يوليوس نيريري.

ماليزيا تدعم بقوة عملية أروشا للسلام، والجهود المبذولة لبناء شراكة سياسية داخلية في بوروندي. ونثني على مبادرات القادة الإقليميين في عملية السلام. ونرى أنه يجب ألا يستثنى أي طرف من المحادثات، وأنه يجب تقديم التعاون الكامل الآن للميسر الجديد. والأطراف التي لا تزال خارج عملية السلام، بغض النظر عن مواقفها، لا يجوز لها أن تتذرع بعدم الاشتراك كذريعة لرفض وقف الأعمال القتالية.

ويساور وفد بلادي عميق الانشغال إزاء الحالة الإنسانية الرهيبة في بوروندي، التي تؤثر على مئات الآلاف من المدنيين الأبرياء الذين تورطوا فيها. فيجب إدانة هجمات الجماعات المسلحة على المدنيين، وينبغي بذل جميع الجهود لمنع حدوثها. ونلاحظ التوضيح الذي قدمته حكومة بوروندي بأن إعادة تجميع السكان لم تجر بطريقة قسرية، بل كانت استجابة لمشاعر قلق فعلية حول سلامتهم ورفاههم. ونرجو مخلصين أن تكون هذه الترتيبات مؤقتة، وأن توقف في أقرب وقت ممكن لكي يتمكن السكان من العودة إلى ديارهم في أمان. وفي هذه الأثناء، ينبغي توفير الوصول العاجل، والكامل إلى هذه المخيمات في ظروف آمنة ودون عوائق لموظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني لكي يتحققوا من الحالة الجارية تجنبا لحدوث المزيد من الصعوبات ومنعا لخسارة الأرواح. ومن المحتم تقديم الضمانات الأمنية لهؤلاء العاملين، بما في ذلك حرية الحركة.

وبالنظر إلى الأعداد الكبيرة من اللاجئين والمشردين داخليا، كما شهدت على هذه الحالة السيدة أوغاتا في إحاطتها الإعلامية للمجلس في الأسبوع الماضي، ندعو المجتمع الدولي، وبخاصة البلدان المانحة ووكالات الغوث الإنساني الدولية، إلى مواصلة تقديم مساعداتها السخية، ونثني عليها في نفس الوقت للإسهامات التي سبق أن قدمتها في التخفيف من ورطة هؤلاء المدنيين قليلي الحظ. ويساورنا الانشغال إزاء ما يسببه استمرار التشريد الإنساني من عواقب خطيرة على السلام والأمن في جميع أنحاء منطقة البحيرات الكبرى.

وبينما نهتم بإحراز التقدم على الصعيد السياسي، ينبغي ألا نغفل الظروف الاقتصادية، والإنسانية، والاجتماعية الرهيبة في بوروندي. فلم يتحقق ما كان متوقعا من قبل من تحسن اقتصادي بعد تعليق الحظر الاقتصادي الإقليمي المفروض على بوروندي، والسبب الرئيسي في ذلك استمرار العنف وانعدام الأمن، مما يسفر عن استفحال الفقر، وسوء التغذية، وتفشي الأمراض على نطاق واسع بين أفراد شعب بوروندي.

وتتطلب الحالة تقديم مساعدات اقتصادية وإنمائية ضخمة لبوروندي.

ويجب ألا ينظر إلى الحالة في بوروندي بمعزل عن استمرار عدم الاستقرار في المنطقة برمتها. فالربط بين هذه الحالة والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية واضح تماما. والحالة في بوروندي تؤثر على المنطقة، كما أن الحالة في المنطقة تؤثر على بوروندي. ومن غير المتوقع أن يدوم السلام في بوروندي في غياب الاستقرار الإقليمي الشامل.

إن المسؤولية في إنهاء الصراع تقع في نهاية المطاف على عاتق شعب بوروندي نفسه، وبخاصة قادته. ومن الضروري أن يلتزم هؤلاء القادة التزاما سياسيا مخلصا بالبناء على أساس المكاسب التي تحققت إلى الآن. ونحثهم بأقصى قوة على تقديم الدعم المباشر والتام للرئيس مانديلا ومساعدته في مهمته الصعبة. وينبغي للأطراف أن تغتنم هذه الفرصة لكي تتفاوض بحسن نية، وأن تسعى إلى أن تبني من جديد أمة موحدة في ظل دستور يتمتع بأكبر قدر ممكن من الدعم. وعند البحث عن تسوية سياسية نهائية، يجب أولا وقبل كل شيء أن يقبلها شعب بوروندي نفسه، وأن تلبي احتياجاته.

وإعرابا عن تأييدنا الشديد للرئيس مانديلا، نتمنى له كل نجاح في جهوده. ونشعر بالامتنان له بصفة خاصة لقبوله قضاء وقت تقاعده الثمين في الاضطلاع بهذه المهمة الصعبة من أجل إرساء السلام في أفريقيا، والسلام في العالم.

أخيرا، أود أن أثني عليكم، السيد الرئيس، لتسليط الضوء على هذه القضية وغيرها من القضايا الأفريقية الهامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل ماليزيا على الكلمات الرقيقة التي وجـّهها إلي.

السيد فان والصم (هولندا) (تكلم بالانكليزية): ليس لدينا الكثير مما نضيفه إلى ما قالته الوفود التي تكلمت قبلنا. فنحن نشعر بالقلق من العنف المستمر حاليا في بوروندي. ونرحب بحرارة بتعيين نلسون مانديلا ميسرا جديدا لعملية أروشا للسلام. ولا نعتبر إعادة التوطين غير الطوعي لسكان الريف أو إعادة تجميعهم طريقة مقبولة لمعالجة الحالة الأمنية في بوروندي، ولكننا نعتقد فعلا أن بوروندي من حقها أن تحمي نفسها من الهجمات التي يشنها المتمردون المسلحون عبر الحدود.

لقد دعمت هولندا في الماضي عملية أروشا للسلام. وتعبيرا عن دعمنا المتواصل لهذه العملية، قررنا أن نساهم بمبلغ آخر قيمته ٠٠٠ ٢٥٠ دولار. ومما سهل كثيرا من اتخاذ ذلك القرار، بعد سنة قاتمة إلى حد بعيد - فيما يتعلق بالتقدم المحرز في عملية السلام، تعيين السيد مانديلا ميسرا جديدا لهذه العملية.

إن وفد بلادي يثق أعظم الثقة في السيد مانديلا. وبوصفه أول رئيس منتخب ديمقراطيا لجنوب أفريقيا، فإنه يجسد كل جديد في أفريقيا. وهو بهذه الصفة يبدو مؤهلا أكثر من أي شخص آخر لإقناع الوفود البوروندية عندما يدعوها - كما فعل في أروشا، إلى الانضمام إلى العالم الحديث.

وفي الختام، أنضم إلى ممثلـَي الأرجنتين وجامايكا في مطالبة حكومة بوروندي باتخاذ إجراءات فعالة لتحديد واعتقال ومحاكمة المسؤولين عن قتل موظفي الأمم المتحدة في روتانا في تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): من دواعي شرفي العظيم أن أنضم إلى زملائي في الإشادة بالرئيس مانديلا. فهو رجل سلام، ورمز للحكمة والتسامح، ووجوده في مجلس الأمن له مغزى خاص بالنسبة لنا جميعا. ولقد وجد فيه العالم خير خلف للمعلم دوليوس نيريري، لتيسير عملية السلام في بوروندي. ونرى أن ذلك سيلهم كل منطقة البحيرات الكبرى إلى طريق السلام.

ونحن نوافق على النقاط التي أشار إليها الأمين العام بوضوح عن الحالة في بوروندي وعن مسؤوليات الأطراف المعنية. وبنغلاديش تقدم دعما لا لبس فيه لعملية أروشا للسلام، ولولاية الميسر ومهمته. ونصادق تماما على المعالم الأساسية للسلام في بوروندي، كما وصفها السيد مانديلا في بيانه. ونعتقد أن التوصل إلى اتفاق يؤدي إلى حل عادل وسلمي ودائم للصراع في بوروندي مفيد وممكن في آن واحد.

وحضور وزير خارجية بوروندي هذه الجلسة التي يعقدها مجلس الأمن أمر هام؛ فهو سيوفر لنا إحاطة مباشرة عن موقف الحكومة من الحالة في بوروندي.

وأعتقد أنه، بدوره، سيحمل معه في عودته رسالة هذا المجلس.

ونحث الأطراف المشاركة في العملية على المثابرة في التزامها بالتفاوض على تسوية ما. وندعو الأطراف التي ما زالت خارج عملية السلام أن تلتزم بهذه العملية. وهذه المهمة ينبغي أن تبدأ الآن بكل جدية من النقطة التي توقفت عندها في تشرين الأول/أكتوبر الماضي بوفاة المعلم نيريري. ونرحب بروح التسوية السلمية التي ظهرت في الاجتماع المعقود في أروشا في ١٦ كانون الثاني/يناير، والذي أطلقت فيه مبادرة الرئيس مانديلا.

وتحقيق النجاح للمفاوضات يقتضي أن تدلل حكومة بوروندي على التزامها الصادق، وأن تكسب ثقة جميع الأطراف وجميع قطاعات شعب بوروندي، وأن يتجسد ذلك في احترام القانون الإنساني الدولي والحريات الأساسية والحريات المدنية وحقوق الإنسان لجميع المواطنين. وسيتعين على الحكومة، بصفة خاصة، أن تكفل الوصول الكامل وغير المعاق لجميع الأفراد العاملين في الحقل الإنساني، حتى تصل المساعدة إلى المحتاجين. وينبغي أيضا أن تتاح لمراقبي حقوق الإنسان إمكانية الوصول غير المعاق وغير المقيد. وسيحكم المجتمع الدولي على الوضع هناك قياسا بهذه المعايير أيضا.

في الاجتماع الأخير الذي عقده مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع، استمعنا إلى آراء تؤيد ضرورة أن تعد الأمم المتحدة خططا للطوارئ توقعا لتنفيذ النتيجة - أي تنفيذ اتفاق سلام لبوروندي. ونحن نؤيد هذه الفكرة في ضوء ضخامة الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الإنعاش والتعمير في ذلك البلد.

إن مأساة بوروندي تكمن أساسا في وضعها الاجتماعي - الاقتصادي. وفي هذا المجال ينبغي أن تكون الأمم المتحدة مستعدة للاستجابة، بمجرد أن تصبح الحالة مؤاتية للتدخل الشامل. ولكي تكون استجابتنا فعالة، ينبغي أن تأتي في حينها وأن تكون كافية.

ومن منطلق إعادة التأكيد على التزامنا الجماعي بإحلال السلام الدائم في بوروندي، تعاونت بنغلاديش مع زملائنا في المجلس في تقديم مشروع القرار لاعتماده بتوافق الآراء.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بتوجيه الشكر الخالص لكم، سيدي الرئيس، على تنظيمكم هذا الاجتماع الهام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل بنغلاديش على عباراته الرقيقة وعلى مساهمته الهامة.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): ننضم إلى زملائنا الذين تكلموا عن الرئيس نلسون مانديلا.

وروسيا ترحب بتعيين الرئيس مانديلا ميسرا دوليا في محادثات السلام في بوروندي. ويحدونا الأمل في أن يساعدنا ذلك على كسر الجمود الذي حل بالعملية السياسية. ونحث جميع الأطراف البوروندية أن تتعاون تعاونا وثيقا مع الميسر الدولي بغية الخروج بنتيجة سريعة وإيجابية من عملية التسوية السلمية للصراع.

لقد دعت روسيا دوما إلى حل الصراع الداخلي في بوروندي عن طريق المفاوضات التي تشارك فيها جميع الأطراف الداخلة في الصراع. ونطالب جميع الأطراف البوروندية بأن تحجم عن أعمال العنف التي يمكن أن تنسف النتائج التي تحققت بشق الأنفس أثناء عملية أروشا. وندين بقوة الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة على بوجمبورا والمناطق الآهلة بالسكان، والتي تتسبب في موت المدنيين. كما نعرب عن قلقنا من استمرار ممارسة التشريد القسري للمدنيين في مخيمات تخضع لحراسة عسكرية.

وهذا الوضع المتوتر يتطلب اتخاذ تدابير للتحفيز على مفاوضات تشارك فيها جميع القوى السياسية في ذلك البلد. ونؤكد على رأينا بأن المسؤولية الرئيسية عن السلام في بوروندي تقع على عاتق البورونديين أنفسهم، وندعو إلى تكثيف الجهود لتحقيق هذا الهدف داخل بوروندي ذاتها، وكذلك في السياق الدولي، والسياق دون الإقليمي على وجه الخصوص.

ومن هذه الزاوية تؤيد روسيا تعزيز التفاعل بين مجلس الأمن والمشاركين الإقليميين في عملية السلام. ومن هذا المسعى، سنهتدي بتقييمات وآراء الرئيس مانديلا الذي نرى أنه، في ضوء ما يتمتع به من مكانة وهيبة، سيكون عنصرا فاعلا رئيسيا في المحادثات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر جميع أعضاء المجلس على دعمهم لاجتماع اليوم وللاجتماعات السابقة، وبالطبع على دعمهم الممتاز للرئيس مانديلا. وأتوجه بشكر خاص للأمين العام كوفي عنان على قيادته اليوم، ومشاركته في هذا الاجتماع بأكمله.

وسأدلي الآن ببيان موجز بصفتي ممثل الولايات المتحدة.

تشعر الولايات المتحدة بقلق عميق إزاء هذه المأساة الإنسانية.

وبيان الرئيس مانديلا البليغ القوي يعكس إلحاحية الأزمة. بوروندي قد تكون بلدا صغيرا، لكن آثار الأزمة الراهنة ضخمة. والحل الذي نسعى إلى تحقيقه في بوروندي هو الذي نسعى إلى تحقيقه لجميع الصراعات في أفريقيا - وسنناقش مسألة الكونغو في الأسبوع القادم - سلام غير قائم على مأزق عسكري، ولا على انقسام عرقي أو كراهية، وإنما سلام قائم على مصالحة وطنية.

الرئيس نيريري الراحل، وهو واحد من أعظم رجال الدولة الأفارقة، حقق تقدما عظيما في عملية أروشا. والآن، بقيادة الرئيس مانديلا، لدينا فرصة لإعادة إحياء ذلك الجهد. ونحن نؤيد نداء الرئيس مانديلا بمواصلة عملية سلام شاملة. وحتى يكون السلام دائما وعادلا، يجب أن تتناول المفاوضات شواغل جميع الأطراف.

لا بد للولايات المتحدة أن تدين سياسة التجميع القسرية، وهي تشعر بقلق إزاء ظروف ما تسمى مخيمات إعادة التجميع في ضاحية بوجومبورا وفي أماكن أخرى. وأنضم في هذا الصدد إلى الملاحظات القوية البليغة التي أبداها عديدون هنا، وعلى الأخص السفير غرينستوك ممثل المملكة المتحدة. اليوم حوالي ٣٥٠ ٠٠٠ بوروندي مجبرون على العيش في هذه المخيمات البديلة المؤقتة، في ظروف صعبة. نحن نفهم تعقيدات الصراع، أو أننا نأمل أن نحاول فهمها، وقد استمعنا إلى تبريرات إعادة التجميع لكن هذا التعقيد لا يحل الحكومة من مسؤوليتها الأساسية بمقتضى القانون الدولي.

ونحن نحث حكومة بوروندي على أن تتخذ الخطوات الضرورية لتخفيف هذه الحالة التي يتعذر الدفاع عنها. ويجب عليها أن تمكن العاملين في مجال المساعدة الإنسانية من الوصول المباشر والكامل وغير المشروط إلى مخيمات إعادة التجميع. ويجب أن تلتزم بمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن المشردين داخليا.

في هذا السياق، نرحب بالبيان الذي أصدرته أمس حكومة بوروندي بأنها ستستعرض السياسة وستبدأ في تفكيك جزء من المخيمات. لكن هذا ليس كافيا، وإن كان خطوة هامة في الاتجاه الصحيح.

نحن ندين أيضا الهجمات على المدنيين الأبرياء، الذين كانوا ضحايا جميع الأطراف المتحاربة المسلحة. ومنطق التهرب من العقاب هذا يجب أن ينتهي. والذين ارتكبوا جرائم ضد أبرياء يجب أن يقدموا إلى العدالة.

أخيرا، وهذا لا يقل أهمية، كما انعكس في اجتماع صباح اليوم، يجب على المجتمع الدولي أن يؤيد عملية أروشا. وقرار اليوم سيكون بداية هامة. لكننا يجب أن نبني على عملنا هنا، وحكومتنا مستعدة للقيام بواجبها. وأود أن أعلن أنه بالتشاور مع الكونغرس - وسبعة من أعضائه معي هنا اليوم، ويجلس اثنان منهم خلفي مباشرة وأنا أتكلم: عضوا الكونغرس ميكس وأكيرمان - الولايات المتحدة مستعدة لتقديم ٥٠٠ ٠٠٠ دولار إضافية لتيسير عملية السلام. لكن يجب أن أكون صريحا: ما من حل لأزمة بوروندي سيكون سهلا. وبينما أهم مكون هو إرادة وجهد الأطراف، ما من اتفاق سيدوم دون جهد دولي مستدام. ولذلك، فلنفعل كل ما في استطاعتنا لمساعدة الرئيس مانديلا وهو يتحرك إلى الأمام.

والآن، استأنف مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والتعاون في بوروندي، سعادة الأونرابل سيفيرين نتاهومفوكيي. ونحن نرحب ببيانه وسنهتم به اهتماما كبيرا، ونشكره على صبره في الاستماع إلى المتكلم السابق.

السيد نتاهومفوكيي (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): ترحب حكومة بوروندي بهذا الاجتماع الخاص لمجلس الأمن، وتأمل أن يتحقق في أعقابه تفهم أكبر من جانب المجتمع الدولي للحالة الحقيقية، يترتب عليه إصرار متزايد من جانبه على مساعدة بوروندي على الخروج من الأزمة الأمنية والاجتماعية - الاقتصادية التي ظلت تؤرقها منذ ١٩٩٣.

ويشرفني أن أتكلم أمام المجلس لأقدم وجهات نظر حكومة بلدي بشأن الأمن، وعملية السلام والاقتصاد.

وإذ أتكلم أولا عن الأمن، بالمقارنة بعامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦، عندما كان إقليمنا كله تجتاحه حرب أهلية، فإن الحالة الأمنية تحسنت إلى حد كبير. وبشكل عام، الحالة تحت السيطرة، ويمكن للمرء أن يقول إن وقوع كارثة وطنية من ناحية المجازر الواسعة الانتشار يندر حدوثه في الوقت الحالي. إن أربعة أقاليم فقط من ١٧ إقليما لا تزال تعاني من انعدام الأمن.

فيما يخص رورال بوجومبورا - وهو واحد من تلك الأقاليم الأربعة - كان على الحكومة أن تتخذ تدابير أمنية خاصة منشئة مواقع معروفة باسم مخيمات إعادة التجميع لحماية الناس. والأسس الكامنة وراء ذلك القرار شرحت بتفصيل في بيان نشر في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

ومن الواضح أن "رورال بوجومبورا" أصبح محور تركيز عمل يستهدف التغلب على قوات الأمن وزعزعة استقرار العاصمة على طريق إرهاب عشوائي، كان يمكن أن يؤدي إلى ما يمكن أن يسمى "صوملة البلاد"، مع انبعاث ميليشيات ومنظمات مختلفة ذاتية الدفاع لا سيطرة عليها في أنحاء الإقليم الوطني كله. هذه حقيقة، وليست خيالا. في تلك المنطقة ذاتها، وقعت إبادة جماعية فعلا عندما فقدت قوات الأمن الوطني السيطرة على الوضع، مما أتاح تفوقا للميليشيات وأدى إلى وقوع أعمال ثأر بشكل متكرر.

والحكومة ترفض رفضا قاطعا الادعاءات بأن مخيمات إعادة التجميع جزء من نظام "للتطهير العرقي" أو أنها تنطوي على انتهاكات لحقوق الإنسان. هذه دعاية مناهضة للحكومة بشكل خالص ومعلومات مضللة. ليست هناك انتقائية في ذلك الإقليم؛ ففيه نفس الخليط من الهوتو والتوتسي كغيره من الأقاليم.

لقد كان الهدف الوحيد لتلك العمليات كفالة الأمن. كان علينا أن نتجنب تهديدا وطنيا وأن نمنع الشعب من السقوط في قبضة المواجهات القوية بين الجيش والمتمردين الذين كانوا يستخدمونهم غذاء للمدافع ودروعا بشرية. وللأسف، هذا هو ثمن أمن الدولة عندما تكون الأمة كلها معرضة للخطر.

وحاليا فإن الحكومة تراجع الحالة الأمنية في "رورال بوجومبورا" بعد ثلاثة أشهر من بدء عملية إعادة التجميع. ويمكننا الآن أن نبلغ مجلس الأمن بأننا سنتمكن من إغلاق ١٠ مخيمات من المخيمات الخمسين في خلال أسبوعين. وسيجري تفكيكها بطريقة شفافة تماما، في وجود مراقبين وطنيين ودوليين.

أود أن أعيد مرة أخرى تأكيد أن إعادة التجميع ليست غاية في حد ذاتها. وكل المخيمات سيتم تفكيكها تدريجيا بالتأكيد عندما تستعاد الظروف الأمنية بشكل مرض. ولأسباب الأمن الوطني المذكورة آنفا، ستكون المخيمات المحيطة بالعاصمة آخر ما يغلق، أي بعد أن نكون قد تخلصنا تماما من أي تهديد بزعزعة الاستقرار.

وأثناء ذلك، فإن الحكومة، بمساعدة المنظمات الإنسانية القيمة، تبذل كل جهد ممكن لتوفير الرعاية الصحية، والغذاء والمأوى للأفراد المعاد تجميعهم. والناس قادرون بشكل متزايد على استئناف زراعتهم، وتجارتهم وتعليمهم وأنشطتهم المهنية المعتادة. ونود أن نعيد تأكيد أن جميع المخيمات يمكن الوصول إليها ومفتوحة أمام جميع المراقبين وأفراد المساعدة الإنسانية، مما يمكنهم من القيام بعملهم هناك. ليست هناك قيود مفروضة، على عكس بعض المعلومات غير الحقيقية التي نشرت، والحماية توفر عند الطلب.

وحقا أن ظروف المعيشة في المخيمات بشكل عام قاسية. والحل الحقيقي النهائي هو وقف الحرب. وهذا هو موقف الحكومة منذ بدء عملية أروشا، لكن ينبغي أن يفهم المتمردون هذا. ويجب على المجتمع الدولي والمجتمع الإقليمي أن يصبحا مشتركين، لأن التمرد ليس داخليا فقط؛ فقد عمق جذوره في بلدان مجاورة بل حتى في بلدان بعيدة تبعد حتى الجنوب الأفريقي، حيث يفترض أن الخيار العسكري يحظى بتأييد مرة أخرى في بعض البلدان. وهناك الحكومة البوروندية عاجزة. وجميع البلدان، دون استثناء، يجب أن تكافح ضد منطق الحرب. والانتصار العسكري، أيا كان مصدره، لن يحقق سلاما دائما لبوروندي.

وفيما يتعلق بعملية أروشا للسلام ترحب حكومتي بتعيين الرئيس مانديلا وسيطا جديدا. ونؤكد له تعاوننا الصادق والراغب والمسؤول والحاسم في هذه العملية التي يجب أن يعاد تشكيلها لضمان المشاركة الشاملة من

كل أطراف الصراع حتى يمكن إيجاد الوتيرة وطريقة العمل الملائمتين للتوصل إلى نتيجة إيجابية سريعة.

والحالة بالغة الإلحاح. ونحن نثق في قدرات الوسيط الجديد في هذا المجال وبأن وقاره يمكنه من حشد جميع البورونديين حول مصالحنا الوطنية الفعلية، ومساعدة بوروندي على العودة إلى مسار التضامن الدولي. ونهيب بالمجتمع الدولي بأسره أن يدعمه دعما لا تردد فيه.

ولقد أتيحت لي من قبل فرصة الإعراب عن قلق حكومتي إزاء الحالة الاجتماعية الاقتصادية. فالضغط الاقتصادي الشديد الواقع على بلدي والذي طال أمده بلا داع نتيجة للحظر على التعاون الدولي، يهدد بكارثة. ولن تكون الكارثة اجتماعية فحسب، بل أمنية أيضا. وعملية السلام التي يعلّق عليها شعب بوروندي والمجتمع الدولي آمالهم، مهددة بالتدهور والانهيار.

كما أن الصلة بين السلام والتنمية أصبحت الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى. فبوروندي تناشد شركاءها إعادة النظر في هذه الحالة وتحليلهم لها، واستئناف تعاونهم على الفور. ولا نرى سببا معقولا لعدم استئناف هذا التعاون؛ بل إن التذرع بانعدام الأمن لا أساس له حيث أن ثلاثة أرباع البلد في وضع آمن. كما لا يمكن تبرير نهج "انتظر لترى"، المتبع كثيرا بالنسبة لاتفاق السلام وللتقدم الذي يمكن إحرازه في المفاوضات - فهذا النهج أبعد ما يكون عن أن يكون دقيقا.

وإنني لأعلنها صرخة حقيقية طلبا للنجدة. إن الإضرابات عن العمل بدأت يوم الاثنين ١٧ كانون الثاني/يناير من هذا العام، أي قبل يومين. وبالنظر الثاقب إليها يتضح أنها لا ترجع إلى تدهور الأحوال المعيشية الدنيا، بل، وهو الأخطر، إلى الاستغلال السياسي لمواطنينا المساكين على يد المتطرفين والمعادين لعملية السلام - وهؤلاء موجودون بالفعل. فمن خلال إفقار السكان بهذه الطريقة يكون المجتمع الدولي قد وقف إلى جانب أولئك المتطرفين ومعارضي عملية السلام. وهم قد قاربوا بلوغ هدفهم المتمثل في إبطال عملية السلام تماما بغرس الشعور لدى شعب بوروندي بعدم الثقة بحكومته وبالمجتمع الإقليمي والمجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أمام أعضاء المجلس الوثيقة S/2000/29 التي تتضمن نص مشروع قرار أعد أثناء مشاورات المجلس السابقة.

أفهم أن مجلس الأمن مستعد لإجراء التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وإن لم أسمع اعتراضا فسأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أوكرانيا، بنغلاديش، تونس، جامايكا، الصين، فرنسا، كندا، مالي، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ناميبيا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا.

اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٢٨٦ (٢٠٠٠).

وأعطي الكلمة للأمين العام لإبداء بعض الملاحظات الختامية عن هذه الجلسة المرموقة.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): أود بإيجاز شديد أن أشكركم السيد الرئيس وأعضاء المجلس لتركيزكم الاهتمام على هذه القضية الهامة، ولدعوتكم الرئيس مانديلا للانضمام إلى عملنا بصفته ميسِّرا.

وأرى أننا أثبتنا للميسِّر ولشعب بوروندي وزعمائه أننا على استعداد للعمل معهم في عملية السلام، وأنهم إذا عملوا بنزاهة وإخلاص مع الرئيس مانديلا لدفع العملية قدما فسيجدون المجلس والأمم المتحدة بكاملها جاهزين للعمل بجانبهم. وأرى أنهم مدينون بهذا لشعب بوروندي وللمنطقة ولأفريقيا. وأرجو أن نكون عند اجتماعنا القادم قد حققنا تقدما كبيرا نتحدث عنه.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.
